الـدفـاع عـن الـطـفـاة.. بـحـثـاً عـن الـشـهـرة

إيمان محسن جاسم

مشاهد كثيرة في مصر ما بعد ٢٥يناير تشبه ما جرى في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، خاصة ما يتعلق منها بسيناريوهات المحاكم للنظام السابق ومحاولة البعض استغلال هذه المحاكمات لقضايا شخصية بحتة خاصة ما يتعلق منها بجانب الدفاع عن المتهمين .

وقرأت في اليومين الأخيرين في وجه الكثير من أبناء مصر حالة حزن وألم لوصول عدد من المحامين من دولة الكويت للدفاع عن الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك الذي يحاكم الآن في مصر عن تهم فساد وقمع للمتظاهرين واستغلال المنصب .

والهدف المعلن لفريق الدفاع الكويتي يتمثل بإثبات براءة الرئيس المصري السابق ،و إن فريق المحامين الكويتيين جاء "لرد الجميل لمبارك" وهذا الجميل يتمثل بموقف مصر في حرب تحرير الكويت عام ٩٩١.

وهنا مبعث ألم الكثير من أبناء مصر،حيث إن هذا الموقف لمحامين من الكويت يجعلهم ينظرون لمصر على إنها حسني مبارك وبالعكس ، متناسين بأن ما يحاكم عليه مبارك الآن ليس إرساله الجيش المصري لتحرير الكويت ، بل هو يحاكم عن جرائم وفساد ذهب ضحيتها الشعب المصري، وبالتالي فإن وجودهم يثير حفيظة الشعب المصري أولاً ، خاصة إن الهدف المعلن من دفاعهم يتمثل ببراءة الرئيس السابق، وهذا يعني بأن ضحايا مبارك خاصة في أحداث الثورة سيكونون أيضاً ضحايا لما بعد الثورة، وقد يكون من بين ضحايا نظام مبارك من شارك بحرب تحرير الكويت عام ١٩٩١.

وعندما وجدت هذا الألم يعتصر وجوه الكثير من مثقفي مصر وشبابها عن هذا الموقف، شعرت بحجم الظلم الذي عانيناه في السنوات الماضية خاصة في فترة محاكمة الطاغية المقبور حيث تواجد عدد من المحامين العرب للدفاع عنه ،ومنهم من مصر والأردن وقطر وليبيا وتونس وغيرها من الدول العربية ، وكانت محاكمة طاغية العراق عن جرائم اقترفها بحق الشعب وهي حالة تشابه ما يحدث الآن في محاكمة مبارك.

وأجد بأن فريق الدفاع سواء في حالة صدام أو مبارك ، باحثون عن الشهرة الإعلامية أكثر مما هم فعلاً يتمسكون بالدفاع عن المتهم الذي تطوعوا لأجله ، وبالتأكيد من شاهد محاكمات صدام يكتشف بأن كل الذين تطوعوا للدفاع عنه كانوا باحثين عن الشهرة ،بدليل إن أغلبهم كتب مذكرات بهذا الصدد ويرتزق منها في دول عديدة.

لهذا فإن تطوع محامين من الكويت للدفاع عن مبارك يجعلنا نستنتج بأن العرب مازالوا ينظرون نظرة قاصرة ودائماً ما يربطون بين الحاكم والدولة ،بل ويغلبون الحاكم على كل شيء بما فيها الدولة ورمزيتها وهيبتها.

فإن عملية رد الجميل ممكن أن تكون لمصر كدولة وشعب وقوات مسلحة وليس لشخص واحد، وإذا ما وجدنا بأن فريق الدفاع الكويتي يريد ردّ الجميل لمبارك فإنه بهذا القرار يدين الرئيس من حيث لا يشعر، لأنه سيؤكد دكتاتورية مبارك في اتخاذ القرار المصري بإرسال قوات لتحرير الكويت آنذاك ، والأجدر هنا أن يتم النظر للأمور على أنه قرار مصري وليس قرار مبارك، وبالتالي فإن مصر أولى بالدفاع عن حقوقها .

ونحن بهذا التصرف نرتكب جملة من الأخطاء الفكرية قبل أن تكون سياسية، أولها بأننا لم نحترم إرادة الشعب المصري كما لم تُحترم من قبل إرادة الشعب العراقي في محاكمة من أساء للسلطة في البلد وجر البلد لدمار حقيقي مازالت شواهده نعيشها يومياً ،ووجدنا العشرات من المحامين يهبّون للدفاع عن الطاغية ليس حباً به بل حباً بالشهرة والضوء الإعلامي الذي هم بالتأكيد يفتقدونه في حياتهم المهنية .

كـيـف نـقـضـي عـلـى ظـاهـرة الـتـسـرّب الـمـدرسـي؟

إياد مهدي عباس

كان تردي الأوضاع الاقتصادية وعدم جدوى الشهادة الدراسية أهم العوامل والأسباب التي واجهها المجتمع العراقي في السنوات الماضية والتي أدت إلى تفشي ظاهرة التسرب من المدرسة ما اضطر الكثير من الآباء إلى إرغام أبنائهم على ترك الدراسة والعمل لمواجهة حالة الفقر التي كانت تعانيها شرائح كبيرة من المجتمع العراقي.

اليوم نشهد انحساراً في هذه الظاهرة إلا إنها مازالت موجودة بصور مختلفة ،فمع بداية العام الدراسي يتوجه التلاميذ نحو مقاعد الدراسة من اجل إكمال دراستهم بينما يعزف البعض عن الالتحاق بمدارسهم نتيجة لعوامل مختلفة لنشهد حالة التسرب من المدرسة والتي يعرفها اليونسيف بأنها (عدم التحاق الأطفال الذين هم بعمر التعليم بالمدرسة أو تركها دون إكمال المرحلة التعليمية التي يدرس بها بنجاح ، سواء كان ذلك برغبتهم أو نتيجة لعوامل أخرى ، وكذلك عدم المواظبة على الدوام لعام أو أكثر).

وتعاني معظم دول العالم من ظاهرة التسرب المدرسي ولكن بدرجات ونسب متفاوتة حسب ظروف البلد، لذلك نلاحظ اختلاف تعريف هذه الظاهرة بين دولة وأخرى وحسب السياسة التربوية في كل دولة حيث تعرفها بعض الدول بأنها (ترك التلميذ للمدرسة قبل إنهاء الصف السادس الابتدائي) ، فيما يشمل في دول أخرى (كل تلميذ ترك المدرسة قبل إكمال المرحلة المتوسطة)، وتذهب بعض الدول في أن التسرب ينطبق على (كل تلميذ ترك المدرسة قبل إكمال المرحلة الثانوية) .. علماً أن هناك عدداً من الدول لم توثق أنظمتها التعليمية مفهوم (التسرب المدرسي) .

ويتسبب التسرب المدرسي بضياع فرص التعلم على الأطفال المتسربين ما يؤثر سلبا على التنمية البشرية والاجتماعية ويتسبب في إنتاج شريحة غير مؤهلة للتواصل مع المجتمع بل قد تكون مضرة له بصورة كبيرة.

من اجل ذلك وجدت الدول ضرورة وضع القوانين والإجراءات التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع من خلال إيجاد عقوبات مختلفة تترتب على ولي الأمر في حالة تسرب ابنه ، ففي بريطانيا مثلاً تصل هذه العقوبة إلى نزع الحضانة ، أو بغرامة مالية عالية ، أو حتى السجن أحياناً. ولو بحثنا عن أسباب ظاهرة التسرب في مجتمعاتنا سنجد أن هناك الكثير من الأسباب أهمها ضعف الوعي الثقافي لدى بعض الأسر والذي يجعلهم لا يدركون مدى الضرر الذي يلحق بأبنائهم من جراء انقطاعهم عن المدرسة .وبالمقابل نجد أن هناك ضعفاً في مستوى الإدارة المدرسية الثقافي والتربوي ، فبعض الإدارات لا تتابع حالات الغياب بشعور من المسؤولية حسب ما نص عليه النظام المعتمد ، وضعف العلاقة بين المدرسة والمنزل ، بالإضافة إلى أن اختيار الإدارات على أسس غير تربوية ينعكس على المعلمين والعلاقة في ما بينهم ، وبالتالي سوء معاملة التلاميذ مما يؤدي بهم إلى كره المدرسة .

وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى التسرب المدرسي منها: نفور التلميذ من المدرسة لأسباب كثيرة منها بعد المدرسة عن المنزل أو عدم التأقلم مع الزملاء وسوء المعاملة من بعض المعلمين وصعوبة المنهج الدراسي خاصة على التلاميذ الذين تم ترحيلهم إلى صفوف أعلى بدون استحقاق .

وتلعب الأسباب الاقتصادية دورا كبيرا في ازدياد تفشي ظاهرة التسرب المدرسي، حيث يعد التعليم عبئا على بعض الأسر التي لا تستطيع تلبية متطلبات الدراسة لا سيما تلك الأسر التي يعاني الأب فيها من البطالة فيقوم بتشغيل أبنائه ويجبرهم على ترك الدراسة. السؤال هنا كيف نقضي على ظاهرة التسرب المدرسي ؟ الجواب هو عبر معالجة الأسباب التي ذكرناها وتوفير الأجواء الدراسية المناسبة وعبر توعية وتنوير المجتمع بحق الطفل بصورة خاصة والإنسان بصورة عامة في التعليم، حيث نصت المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يأتي : ((لكل شخص حق في التعليم ، ويجب أن يوفر التعليم مجاناً ، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ، ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً ، ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم ، ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعا لكفاءتهم)).

على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري
ihsanshamran@yahoo.com

الذكرى الثلاثون لاستشهاد شمران الياسري.. (أبوكاطع) شهادات بعد الثلاثين (٢)

مرت قبل أيام الذكرى الثلاثون لاستشهاد الروائي والصحفي المرحوم شمران الياسري (أبوكاطع).

ويكفي أن نقرأ ما قاله عشرات النقاد عن هذه المقدرة في الرسم بالكلمات، ونسج المستحيل، لقطع المسافة بين الممكن واللاممكن في عشرة أسطر.

يقول الأستاذ باقر جواد الزجاجي عن رباعية أبو كاطع: لقد ركزت الرواية الواقعية الحديثة في تناولها المفاهيم الموروثة، اهتمامها على إبراز الجوانب المتحركة "المعبرة"، لتلك المفاهيم. فقد تحدثت عن ظاهرة المعارك التقليدية التي شهدها الريف العراقي ولا يزال يشهدها، عبر مفهوم جديد. فحادث المعركة التي دارت بين عبيد المنتاز الذي سجنه الإقطاعي وبين الفلاح الكادح في أرضه في رواية "الزناد" لم تحدث بين أبناء الفئة الواحدة، وإنما بين طرفي الصراع الطبقي في الريف، فضلا عن دوافعها الاقتصادية والعرفية البحتة. لقد شعر الفلاح بأن عبيد يصر على منعه من ري أرضه، وبالتالي يمنع عنه مورد رزقه، فضلا عن تعمده إهانته وخدش كرامته، بإطلاق رصاص بندقيته فوق رأسه، مما جعله ينتفض في وجهه قائلا: (لا راحة ولا كرامة! عليمن خايف بعد؟).

ويرمي عبيد بمسحاته ويجرحه في قدمه، ويدفعه أخيرا لقتله. لقد عبّرت هذه المعركة، عن مؤشرات فنية تاريخية، منحتها بعدا إنسانيا كبيرا. فهي تشير من الناحية التاريخية إلى طبيعة الدور النضالي للفلاح العراقي في مواجهة التعسف الإقطاعي، فضلا عن المساهمة بتغيير واقعه الاقتصادي المتردي.. أما من الناحية الفنية فقد تجلت في المواقف الصادقة التي تمثلتها شخصيات المؤلف معبرة عن المعطيات البيئية، التي تتماثل مع غيرها في العالم كله، فخرجت من حيزها المحلي الضيق، المقيد بأسر التقاليد الخاصة إلى رحاب التجربة الإنسانية الواسعة ((لأن فلاحي البلاد الصغيرة، غالبا ما تجمعهم معاناة واحدة ويتعرضون لمشاكل متقاربة وبالتالي يلتقون في خندق واحد ضد قوى الاستغلال)).

وان اختيار عبيد المنتاز ممثل الشيخ، الطرف المُطالَب بالثأر من قبل عشيرة الفلاح الذي قتله، لفتة فنية ذكية، استطاع تسخيرها لغاية فكرية، دخلت في حلبة الصراع الطبقي. فعندما هدد (الخَضارة) بأخذ الثأر لابنهم، لم يلتزموا بنص العرف العشائري في اختيار البديل، بل أومأوا إلى الملاّك، الشيخ سعدون بأنهم سيختارونه هو دون غيره، لكونه الباعث الحقيقي على القتل. وبذلك استطاع الكاتب أن يحوّل هذه الظاهرة من حيزها الذاتي الضيق إلى حيز أوسع، استهدف قوى الظلم متمثلة في الإقطاعي (سعدون).. فضلا عن تسجيله مواقف الفلاحين من الخضّارة في الدفاع عن حقهم داخل الريف، ومن مستغليهم، عبر المواجهة الساخنة مع الإقطاع.

ولم يكتف القاص بذلك بل جعل للريف دوراً ظاهراً في مواجهة السلطة العميلة والانكليز، فعندما رحل (ناصر) مكرها عن القرية بسبب تصديه للإقطاعي فالح اشتغل عاملا في شركة النفط الانكليزية.. وحينما أعلن العمال في منطقة كاورباغي إضرابهم مطالبين بحقوق العمال وحرية تنظيمهم، واجهتهم الشركة بمعونة الشرطة، بقسوة مبالغة أودت بحياة العديد من العمال ومن بينهم العامل النقابي ناصر حسين، وجعل الروائي حسين يفخر بمواقف ابنه من الاستعمار والسلطة، ويعزّي نفسه بأخذ الثأر منهم قائلا: ((- آه يناصر.. استافوا الانكليز والشيوخ مني.. شلون ألدر آخذ ثارك؟ بيش آخذ ثارك؟)).

ثم وهنت قواه كشمعة تذوب بصمت.. وفارق الحياة بعد أسبوعين من رؤيته أحفاده، الذين أجابوا عن تساؤله السابق عن طريقة اخذ الثأر من المستغلين على مختلف أصنافهم، إذ عقب كامل بن ناصر على أخيه فاضل قائلا: ((إن الفلاح إذا لم يحقد ولم يثر على أولئك الذين اغتصبوا لقمة عيشه، فليس سوى مستعبد رضى بعبوديته)).

مما سبق يتضح لنا قدرة القاص على تحقيق الموازنة بين الحقيقة التاريخية والحقيقة الفنية، دون اللجوء إلى الافتعال أو المبالغة.

وللحديث بقية.

كاريكاتير

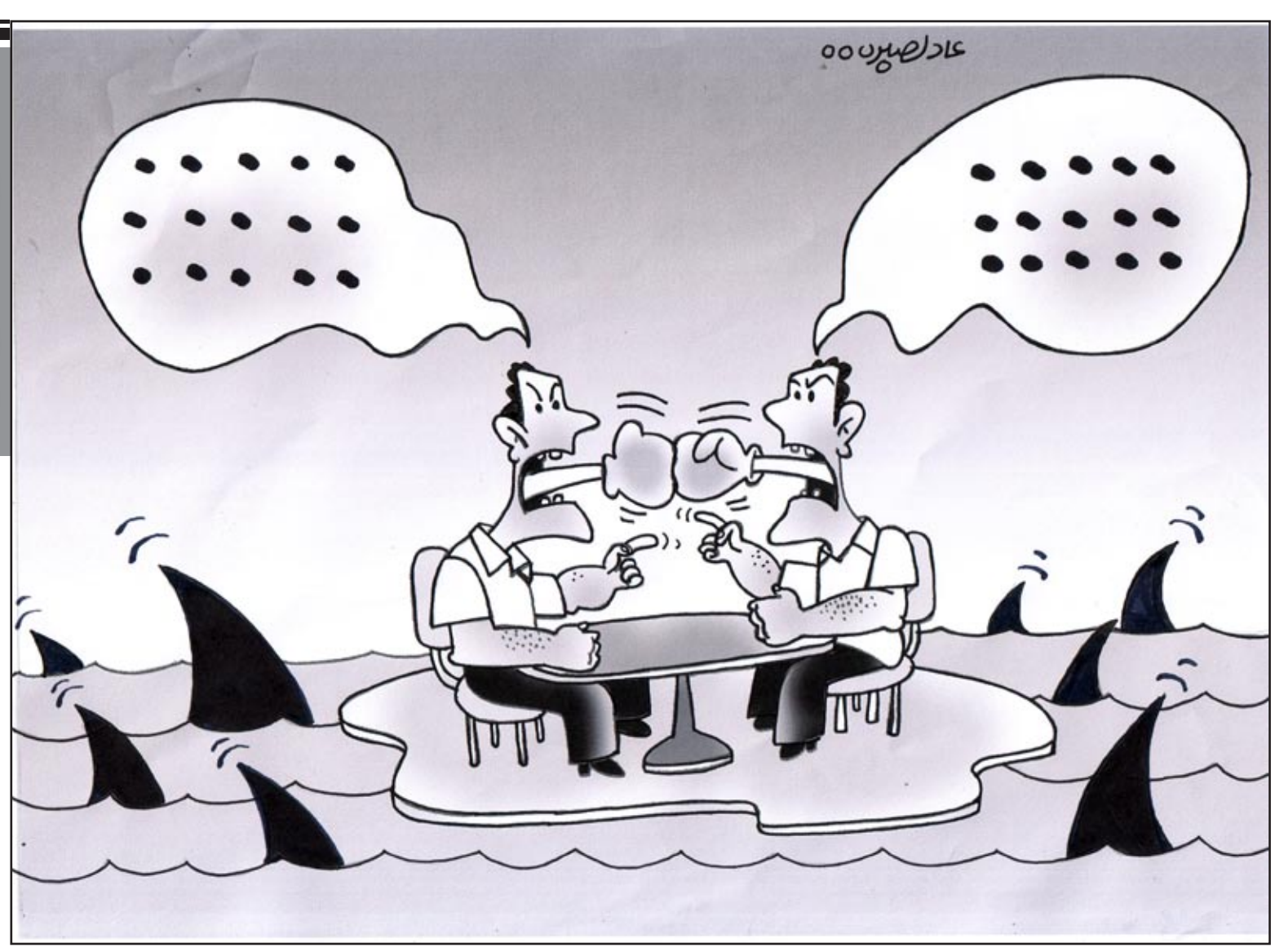

■ عادل صبري

قـتـل الـصـحـفـيـين والـتـحـوّل الـديـمـقـراطـي

محمد صادق جراد

كيف يتمكن المواطن العربي من فهم حقيقة المرحلة الانتقالية التي يمر بها في ظل حداثة التجربة والغموض والتناقضات الكثيرة التي تصاحبها ؟ ومن المسؤول عن كشف الحقيقة وإيصالها بأمانة للمواطن ؟

تزداد انتهاكات حقوق الإنسان لا سيما في الدول التي تشهد تحولات في الأنظمة الحاكمة وتمر في مرحلة انتقالية بكل ما يصاحبها من فوضى أمنية وصراعات سياسية واجتماعية ،الأمر الذي يجعل المواطن في تلك الدول يدفع ضريبة تلك التحولات عبر نزيف من التضحيات وانتهاكات لحقوقه من جهات متعددة حيث تظهر الميليشيات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة في ظل غموض المشهد وتعدد الجهات المتصارعة وغياب الحقيقة . وعندما نقول هذا فإننا ننطلق من حقيقة تكرست في التجربة العراقية وما تلاها من تجارب عربية في ليبيا ومصر واليمن ودول أخرى مازالت تشهد غموضا في الأحداث والمواقف .

وفي ظل هذا الغموض يصبح المواطن في هذه البلدان بحاجة إلى معرفة ما يحدث حوله وكذلك الرأي العام حيث يتطلع الجميع الى وسائل الإعلام التي تتصدى لمهمة توضيح المشهد وكشف الحقيقة للمتابعين باعتبارها الجهة المسؤولة عن نقل الخبر بحيادية ونزاهة فضلا عن نقل الرأي والتحليل لما يحدث في الوضع السياسي للشارع والجمهور ليساهم في تشكيل قناعات المتلقي الذي سيكون بأمس الحاجة للتنوير والمعرفة في ظل التحولات التي تحدث اليوم في المشهد العربي ليحدد موقفه من هذه التحولات .

ويمارس الإعلام بجميع وسائله هذا الدور الذي تعده الأنظمة والعديد من الأطراف المتصارعة خطرا حقيقيا يهدد مصالحها لأنها تخشى كشف الحقيقة وتحاول إخفاءها بأي ثمن لأنها تهدد بقاءها واستمرارها فتلجأ إلى التضييق على الإعلام وممارسة جميع أنواع الضغط عليه انطلاقا من منع التصوير وتكسير الأجهزة والكامرات وإغلاق الفضائيات وسحب الرخص مرورا بالتهديد والخطف والإبعاد.

واليوم نجد إن التعامل مع هذا الإعلام اخذ منحى القوة والعنف ووصل إلى القتل لنشهد استهداف الصحفيين والإعلاميين في الكثير من مواقع الحدث ليعبر ذلك عن إفلاس الأنظمة الدكتاتورية وأجهزتها الأمنية التي قتلت رجال الحقيقة في مصر وليبيا واليمن وهم يحاولون نقل الحقيقة من خلال كاميراتهم التي يخشاها الطغاة أكثر من أي شيء آخر لسبب بسيط هو إنهم تعودوا أن يعيشوا في جمهوريات الظلام والتعتيم الإعلامي خلف أسوار الحقيقة .

ومن خلال قراءة متأنية في طريقة تعامل الأنظمة الدكتاتورية مع وسائل الإعلام في الدول العربية للعقود الماضية نجد بأنها تمكنت لعقود طويلة من احتكار هذه المؤسسة وتسخيرها لمصلحة النظام وشخص الحاكم وعملت على توظيفها وتجنيدها لنشر أفكاره والتأثير على المنظومة القيمية للمواطن باتجاه تغيير مفاهيم المواطنة والوطنية ، ولقد سعت الأنظمة إلى السيطرة على الإعلام من خلال إحكام قبضتها على المؤسسات الإعلامية (وزارة الثقافة والإعلام) والتي كانت مجرد واجهة للأجهزة القمعية للسلطة . وفي ظل غياب القوانين التي تحمي الإعلام تمكنت الأنظمة من احتكار الإعلام لصالحها عبر السنوات الماضية .

ويمكننا القول بان الإعلام العربي عبر العقود الماضية ونظرا لممارسات النظام وتدخلاته كان يمر بأزمة كبيرة وحقيقية تمثلت بفقدانه الدور المؤثر في صناعة الرأي العام إضافة إلى ضعف التأثير بالمتلقي .الأمر الذي جعلنا اليوم نشهد أكثر من نوع من الإعلام .

النوع الأول ، إعلام السلطة وهو معروف بتوجهاته التي تخدم النظام الحاكم وتدافع عنه حتى آخر نقطة حبر لأنه ربط مصيره بمصير النظام .

والثاني هو إعلام مدعوم بالمال من جهات لها مصالح خاصة تريد إسقاط هذا النظام وإبقاء نظام آخر على حساب الحقيقة والمهنية وحسب مصالحها التي توجهها الانتماءات العرقية والطائفية وهو الإعلام المأجور ما جعلنا نشهد ازدواجية هذا الإعلام بمساندته الثوار في دول معينة وتسخير كل طاقاته في خدمتهم واتهامه الثوار في دول أخرى بتنفيذ أجندات خارجية في ازدواجية واضحة . والنوع الأخير هو الإعلام الحر الذي يبحث عن الحقيقة ويضحي في سبيل إيصالها للناس بكل حيادية ومهنية ونزاهة لذلك يكون هدفا للأنظمة التي تريد إسكاته ومنعه من أداء دوره التاريخي ولكن هيهات أن ينجحوا في ذلك لأن الحق دائما ينتصر في النهاية والحقيقة لابد من أن تظهر لأنها مضرجة بدماء الشهداء من رجال الصحافة والإعلام الشجعان .